

التقرير اليومي

2007/1/20

ترجمات من الصحف ومراكز الدراسات الأمريكية

التاريخ ليس مقررأ مسبقأ: بالإمكان تفادي حربأ باردة جديدة
أدت الغطرسة العسكرية الأمريكية الى أزمة عالمية، لكن لا يزال هناك وقت لتغيير المسار وبناء نظام عالمي ديمقراطي.

بقلم ميخائيل غورباتشوف

الغارديان

2007/1/18

هناك نقطة تحول حدثت في العلاقات الدولية في الأشهر الأخيرة. وفي الواقع، قد تكون السنة الماضية شهدت نهاية حقبة كاملة في العلاقات الدولية- فترة الأحادية والفرص الضائعة ما بعد الحرب الباردة.

عند إنتهاء الحرب الباردة، فُتحت السبل أمام التقدم نحو عالم أفضل. وكانت وثيقة باريس لأوروبا جديدة، الموقعة في العام 1990، علامة على بدء عملية كان من المتوقع منها أن تقود الى نظام عالمي جديد، سلمي وديمقراطي. إلا أن التحرك بذلك الإتجاه سرعان ما توقف. فإنهايار الإتحاد السوفياتي أعقبه تحول في النخبة السياسية الأميركية وبلدان أخرى، وتم تناسي وثيقة باريس. وبدلاً من التوجه نحو بناء أمني جديد، فُررَ الإعتماد على وسائل موروثة من الحرب الباردة. فالولايات المتحدة- والغرب ككل- خضعت الى "عقدة الفائز".

هناك خطر حقيقي يهدد بإنقسام جديد للعالم؛ هناك نقاش واسع حول حرب باردة جديدة. فغطرسة القوة العسكرية أدت الى أزمة خطيرة وقائمة- والى إنحدار دور نفوذ الولايات المتحدة. وبسبب السياسات الأحادية ومحاولات إدعاء القيادة الحصرية، فإن معظم المؤسسات الدولية لم تعد قادرة على التوجه، بشكل فعال، لمعالجة التحديات العالمية للقرن الجديد- الأزمة البيئية

ومشكلة الفقر. كما أنّ الدرجة الغير مُتوقعة من الإرهاب الدولي وإنتشار الصراعات الدينية والعرقية تُعتبر إشارات مثيرة للقلق عن مشاكل مقبلة. وهناك حاجة لتصحيح سياسات القوة العظمى. فهل إدارة بوش قادرة على القيام بالتصحيح؟

يبدو أنّ فكرة الهيمنة في الولايات المتحدة، وفي أي مكان آخر، هي فكرة سلبية غالباً. فالإدارة تفضل مقاومة تغيير المسار القديم. ويبدو أنّ قيادة الجمهورية تريد، وبوضوح، أن تترك للرئيس المقبل إرثاً سوف يربطه بهذه السياسات ويجعل من المستحيل بالنسبة له تغيير المسار. وإذا كان الأمر كذلك، فهو ليس خطأً تكتيكياً فادحاً، وإنما هو وصفة لكارثة أكبر.

إلا أنّ إحتمال التغيير لا يزال موجوداً، ولا يزال الكونغرس والإدارة يملكان الوقت لصياغة هذا التغيير. وعليهم البدء بالشرق الأوسط إذ ليس على أميركا البدء بسحب نفسها من المستقبل العراقي فقط، إنما هي بحاجة أيضاً للعودة الى سياسة بناءة في المنطقة إذ من الضروري إستئناف عملية سلام الشرق الأوسط الى جانب الحوار مع جيران العراق.

فبعد كل شيء، فإنّ العالم قد تغير دراماتيكياً، حتى بالمقارنة مع أوائل التسعينات، ودخل عمالقة جدد الى الميدان العالمي- الصين، الهند والبرازيل- ولا يمكن تجاهل وجهات نظرهم بعد الآن. وأوروبا متحدة وتأثيرها السياسي والإقتصادي يتنامى ويتقدم بوثبات عالية.

وعلى الرغم أنّ العالم الإسلامي يجد صعوبة بالتأقلم مع الوقائع الجديدة، فإنّ إصلاحه وتعديله سوف يستمر وسوف تصر هذه الحضارة العظيمة على معاملتها بإحترام. كما أنّ التحول الديمقراطي لروسيا سيجعلها لاعباً جديداً وقوياً في المشهد الدولي.

إنّ عودة إنبعاث روسيا من جديد، وإصرارها على حماية مصالحها وقدرتها على لعب دور صحيح في العالم أمر قد لا يفضلها الجميع. إلا أنّ روسيا لن تعود الى الوراء، فالجزء الأكبر والأصعب من الطريق قطعناه وأصبح وراءنا.

هناك أسباب عديدة تدعو للقلق وحتى للشعور بالخطر، إلا أنّ التاريخ ليس مقررماً مسبقاً، فالإنقسام الجديد للعالم والمواجهة الجديدة ليسا أمران حتميان. إن النظام الديمقراطي ليس خطاباً فحسب، بل من الممكن بناؤه.

الضياع في منطقة الشرق الأوسط

قامت الإدارة بتقسيم المنطقة الى "متطرفين ومعتدلين". هموا في أي جانب يوجد الديكتاتوريون.

واشنطن بوست

17 كانون الثاني 2007

كانت جولة وزيرة الخارجية رايس هذا الأسبوع لمنطقة الشرق الأوسط مُصمّمة لإستغلال "الفرص" لما تعتبره تقسيماً جديداً في المنطقة بين التطرف من جهة، والدول التي تمثل القيم السائدة في المجتمع من جهة أخرى"، "لديك إيران، حزب الله، حماس وسوريا من جهة، ومن جهة أخرى لديك ما يُدعى بالدول العربية المعتدلة- العربية السعودية، الأردن، مصر ودول الخليج".

وتحاول رايس تمثين تحالف هذه الدول التقليدية ضد إيران لدعم السياسة الأميركية في العراق. وللقيام بذلك، فإنها تقوم بمجهود بارز لإحياء عملية السلام الفلسطينية- الإسرائيلية لأنّ "تلك الدول تريد في الواقع أن ترى حلاً لهذا الصراع الآن".

وتفسر الإستراتيجية الجديدة سلسلة من السياسات الأميركية المعاكسة أو المربكة. فبالإضافة الى قبولها بدور صانع سلام الشرق الأوسط الذي كانت قد تجنبتة عمداً لمدة ست سنوات، فإنّ الإدارة قررت السعي للحصول على 98 مليون دولار لتمويل القوى الأمنية الفلسطينية- نفس القوى التي أدانتها في الماضي بصفقتها متورطة بالإرهاب وفسادة بشكل ميؤوس منه. هذه القوى

لم تتغير لكنها، وبسبب ولائها لمحمود عباس وكونها تشكل قوة ضد حماس، فهي في الجانب الصحيح للتقسيم الجديد للسيدة رايس.

كذلك الأمر بالنسبة للرئيس حسني مبارك، الأوتوقراطي السفاك، الذي كان في الجانب السيئ لتقسيم السيدة رايس السابق للشرق الأوسط بين القوى الموالية للديمقراطية وبين المدافعين عن الرجعية القائمة. وأعلنت رايس أن "العلاقة مع مصر هي علاقة إستراتيجية هامة، ونحن نقيمها بشكل كبير". ولم يتم ذكر المعارضين الديمقراطيين أو الديمقراطية.

إن محاولات تقسيم الشرق الأوسط الى معسكرين متضادين أمر خطير وعبرة عن إصرار عنيد على الرأي. فهذه السياسة تتجاهل الخلافات بين "المنطرفين" - بما فيها الإنقسامات الداخلية داخل إيران - التي يجب إستغلالها بسياسة دقيقة وبارعة.

إن إئتلاف الدول التقليدية الحليفة للولايات المتحدة، وكلها دول سنية، سيبدو إئتلافاً يهدد حكومة العراق الشيعية التي هي نفسها تعتبر إيران حليفاً مقرباً. فقيادة هذه الدول يدعمون علناً التصعيد الأميركي في بغداد، بما أنهم كانوا قد أوضحوا دافعهم الطائفي: الأمل بمجابهة الميليشيات الشيعية.

إن هذه السياسة الأميركية الجديدة عبارة عن خيانة لأجندة الحريات للرئيس بوش، وتقدم إجازة مرور مجانية لديكتاتوريين يدعمون الهدف الجيوسياسي الجديد. لطالما كرر السيد بوش والسيدة رايس مقولتهما عن أن حصول مقايضات كهذه أثناء الحرب الباردة هو الذي ساعد على إرساء قواعد عمل جماعات كالقاعدة، التي أسسها وقادها سعوديون ومصريون. لذلك، وبما أن الإدارة غايتها مكافحة عدو إيديولوجي فظ، فإنها تخاطر بتكرار التاريخ لنفسه.

السياسة الإيرانية الجديدة لبوش: خطة حرب أم بروباغندا؟

تحليل غاريت بورتر

15 كانون الثاني 2007

إن سياسة الرئيس بوش العدائية تجاه إيران و القيام بعمل مباشر ضد الشبكات الإيرانية المزعومة المتورطة في هجمات على الجيش الأميركي في العراق بالتزامن مع نشر المجموعة الثانية لحاملة الطائرات مقابل الساحل الإيراني، أثار التوقعات بأن يكون ذلك متصلاً بخطة لهجوم ما.

إلا أن ما كشفته وزيرة الخارجية رايس حول الحملة ضد المسؤولين الإيرانيين يؤشر الى أن الخطاب الجديد يهدف الى خدمة الحاجة الملحة للبيت الأبيض بتحويل اللوم، بعد فشله في العراق، ووضعه على إيران. إلا أن كل المؤشرات تدل على أن الجيش الأميركي ليس لديه معلومات حقيقية حول التورط الإيراني المباشر في تزويد المتمردين بالأسلحة الفتاكة.

ويعرض الخطاب المبدئي لبوش الى تصميم محتمل لتوسيع الحرب الى إيران أو سوريا في رد على الدعم الإيراني والسوري المزعوم للمتمردين المناوئين لقوى الإئتلاف. وقد تبع ذلك توضيحات وتفصيل جديدة تشير الى هجوم دعائي معدّل بحذر يهدف الى حشد قاعدة بوش السياسية. ويشير خطاب بوش الأخير (10 كانون الثاني) حول إيران وسوريا الى خطة ما لتوسيع الحرب عبر الحدود الى إيران.

كما بدا أن رايس تلمح الى خطة كهذه عندما سُئلت إن كان كلامها يعني وضع خيار القيام بهجمات على إيران وسوريا على الطاولة، بقولها أن بوش لن يسحب هذه الخيارات. وعند سؤالها عما إذا كان خطاب بوش يعني ملاحقة الذين يزودون المتمردين بالتكنولوجيا والتدريب، قالت أن ذلك الإحتمال مفتوح وبأن الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة الأيدي أمام إستمرار القيام بهذه النشاطات.

وكانت رايس قد رفضت، في شهادة لها أمام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ، بالرد على سؤال لرئيس اللجنة جو بايدن إن كان الرئيس يملك سلطة القيام بمهمات عسكرية من دون موافقة الكونغرس، مما أثار تعليقات تنذر بالخطر من قبل الجمهوريين والديمقراطيين الأعضاء في مجلس الشيوخ، حيث قال السيناتور تشاك هاغل، الجمهوري، بأن هذا الغموض ذكره بسياسة إدارة ريتشارد نيكسون تجاه كمبوديا في 1970 خلال حرب فيتنام.

وقد إعتبر بعض المحللين خطاب رايس دليلاً على خطة للإدارة لتبرير ضربة جوية ضد إيران على أساس إشتراكها المزعوم بالهجمات على القوات الأميركية في العراق بدلاً من أن يكون على أساس التهديد الأكثر موضوعية لجهة التقدم الإيراني نحو إمتلاك القدرة لصنع السلاح النووي. إلا أنّ التعبير الحذر المستخدم لبوش ومسؤولي الإدارة تجنّب التهديد الفعلي لإيران، إذ قال بوش: "نحن سنسعى لتدمير الشبكات التي تقدم التدريب والسلاح المتطور لأعدائنا في العراق". وكانت هذه العبارة مختارة بعناية لوضع حدود لنطاق الأنشطة الأميركية.

إنّ التباين بين الإنطباع العام للحل الفولاذي تجاه إيران، الذي ينم عنه خطاب بوش، والوضوح غير العادي حول النطاق الجغرافي المحدود للرد، يشير الى إستراتيجية معقدة من الأفكار المتبادلة على مستويين عمل البيت الأبيض على تحضيرها.

فالبيت الأبيض في الواقع حذر من أن يؤدي توجيه رسالة تهديد الى إيران الى إثارة رد فعل سلبي داخل مجلس الشيوخ، مما قد يُفشل الهدف من الخطاب الأميركي المتشدد. ولذلك، فمن السخرية حقاً أنّ هذا الخط المتشدد للتأثير على إيران قد يجبر الإدارة، في الواقع، على الإقرار، ولو كان ضمنياً، بأنها ليست حرة في ظل الظروف الحالية حتى بالقيام بالتهديد بحرب ضد إيران.

كيفية الإطاحة بنظام طهران

بقلم كينيث تيمرمان

18 كانون الثاني 2007

حتى الآن، يبدو أنّ التوصيات الغربية للجنة بيكر- هاملتون عديمة الأهمية بسبب الأحداث على الأرض. فالولايات المتحدة أمسكت إيران- مرتين- بالجرم المشهود في العراق على مدى الأسابيع القليلة الماضية. فايران متورطة بالعراق، إذ أنها تساعد المتمردين السنة والشيعة، وذلك بهدف تمزيق البلد الى أشلاء. لكن، وككل الأفكار السيئة في واشنطن، يؤكد الباقون على أنّ توصيات بيكر- هاملتون حول المحادثات المباشرة ستعود، وسوف يحتج هؤلاء قائلين "ما هو البديل؟ ضرب إيران نووياً؟"

من المؤسف والمدهش حقاً أنّ الرئيس بوش لم يطبق على إيران وسوريا نفس الرؤية العالمية التي إستعرضها بشكل بليغ للغاية في العراق وعلى جبهات أخرى في الحرب العالمية ضد الجهاد الإسلامي. وبدلاً من مكافأة هذه الأنظمة، يجب على الولايات المتحدة إستخدام مواردها لإحتواء سوريا ولتقويض شرعية الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وهذه السياسة ليست بعيدة المنال وتخدم المصالح الوطنية والتاريخية للولايات المتحدة.

وفي حين كانت سوريا تتراجع دوماً عندما يتم تحديها، فإنّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية مصنوعة من فريق عمل مختلف. فهذا النظام كان مستعداً على مدى 27 سنة الماضية لدفع أنثمن باهظة للغاية من الدم والممتلكات لمواصلة سياساته الراديكالية. وكانت الولايات المتحدة تحاول منذ ثورة 1979، وبشكل متكرر، "التأثير على سلوك" النظام من دون نجاح.

هناك مقاربة واحدة فقط ستلفت إهتمام القادة الدينيين للثورة الإيرانية، وهي التي رفضتها لجنة بيكر- هاملتون: دعم تغيير النظام. إنّ هجوماً عسكرياً أميركياً قصيراً وشاملاً على إيران هي

المقاربة الوحيدة التي بإمكانها تجنيبنا تحول منطقة الخليج الفارسي الى منطقة يهيمن عليها النظام الإيراني الراديكالي المسلح نووياً.

إنّ عملية تفويض الإيرانيين لتغيير النظام ستكون مكلفة، وأعتقد أن على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة للإلتزام بدفع مبلغ 300 مليون دولار على الأقل على مدى ستة أشهر مبدئياً بأمل الخروج بنتائج جيدة. ويجب أن تكون الخطوة الأولى تعيين الرئيس موفداً خاصاً من قبله بخصوص إيران، يملك سلطة رئاسية كاملة للإجتماع رسمياً مع مئات القادة الإيرانيين البارزين ومعظم الذين سيكونوا قادرين على الحضور سيأتون من الشتات الإيراني والبعض سيأتي سراً من داخل إيران.

ويجب أن يركز الإجتماع على وضع الأسس لإعلان مبادئ، بحيث يمكن لفئات المعارضة المتنوعة التوحد حولها، ومن ثم إنتخاب لجنة تنفيذية تشمل ناطقين عن الحركة المطالبة بالحرية. وعلى مدى الستة أشهر التالية، يجب إنجاز المهمات التالية:

- تحضير مسودة لخطة مفصلة لتنظيم تظاهرات سلمية ضد النظام في إيران.
- توصيات سياسية خاصة للولايات المتحدة وحلفائنا لتفويض شرعية وإستقرار النظام الإيراني.
- تحديد وتدريب ضباط عمليات أساسيين والتواصل معهم في إيران.
- تحديد وسائل الإتصالات الأمانة ووضعها مسبقاً مع تجهيزات أخرى.
- تأسيس لجنة مالية مهمتها التعامل مع الموارد الهائلة للشتات الإيراني وتوجيهها، وتقديم التمويل لمحطات بث يفهم القيمون عليها السياسة الملحة للمواطنين، ويعلمون كيفية توصيل الرسالة بأسلوب محترف.

ويمكن للمخابرات الأميركية أن تلعب دوراً داعماً في هذا الإتجاه، لكن دون أن تتولى زمام القيادة. وبالمقابل، بالإمكان- ويجب- إنجاز هذا البرنامج بشكل سري. وهذا النشاط سيكون له وقع هائل على القوى الموالية للديمقراطية داخل إيران من دون تعريض حياة الناس للخطر.

وبعد ذلك، يقرر الرئيس إذا ما كان البرنامج قابلاً للحياة ليعلن إطلاق الخطة التي ستقودها المجموعات المطالبة بالحرية بالتنسيق مع موفده الخاص. وستكون الولايات المتحدة بحاجة لإنفاق مبلغ 500 مليون دولار لتنظيم ودعم حركة تظاهر سلمية في كامل إيران.

هذا مكلف، صحيح، لكنه أقل كلفة من البدائل التي تواجهنا مع إيران مسلحة نووياً أو عند إرسال الجيش الأميركي لمنع إيران من نشر أو إطلاق السلاح النووي.

إنّ مقاربة بيكر- هاملتون بإشراك أسياذ الإرهاب يرسل رسالة واضحة بأنّ الإرهاب إستراتيجية ناجحة. إنّ الشراكة مع إيران وسوريا ستنتج إرهاباً أكبر ولن تحد منه، كما أنّ الشراكة مع أنظمة تقمع شعبها بشكل منظم يرسل رسالة واضحة الى القوى الموالية للديمقراطية داخل هذه البلاد بأنّ جهودهم لن تنجح مطلقاً.